

توجهات أنريكو فيري الإيديولوجية وأثرها في الأنثروبولوجيا الجنائية
"دراسة قانونية نفسية أنثروبودينية"

**Enrico Ferre's Ideological Orientations and Their Impact on Criminal
Anthropology "Antropodenal Psycho-Legal Study"**

د. زيوش سعيد¹

¹جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، s.ziouche@univ-chlef.dz

د. ونوغي نبيل^{2*}

²المركز الجامعي بركة، ounnoughinabil@cu-barika.dz

ounnoughi_nabil@yahoo.com

تاريخ القبول: 2020 /10/30

تاريخ الاستلام: 2020 /10/18

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الدراسة إلى تحليل آراء وتوجهات المنظر "أنريكو فيري" المتعلقة بالأنثروبولوجيا الجنائية، حيث استعرضنا ما قام به من دراسات وأبحاث في هذا الشأن على أساس أنها تساعد في الكشف عن بعض المبادئ التي يمكن أن تسهم في تفسير الظاهرة الإجرامية، وقد كان لتقلده عدة مناصب سياسية في إيطاليا ومن أهمها سيناتور في البرلمان الإيطالي أثراً بالغاً في تبنيه للمبدأ الراديكالي اليساري المتشدد، الذي ساهم بقدر كبير في بلورة ميولاته العلمية على نحو خاص، حيث كان يرى أن أسباب السلوك الإجرامي لا يمكن أن تنحصر في الخصائص البيولوجية أو النفسية للفرد، بل أن العوامل البيئية تعد أيضاً مصدراً لجانب كبير من هذه الأسباب، وقد توصل "فيري" إلى القول بأن الجريمة سلوك إنساني مثل أي سلوك إنساني آخر، وتوصلنا في الأخير إلى أن آراءه في الأنثروبولوجيا الجنائية مهمة في إظهار أن الإرادة الفردية ليست مطلقة، وأنه يجب دمج المسؤولية الأخلاقية بالمسؤولية الاجتماعية.
كلمات مفتاحية: أيديولوجية، أنثروبولوجيا، جنائية، عوامل، فردية.

Abstract:

This paper aims to study the analysis of the views and trends of the "Enrico Ferry" view on criminal anthropology, where we reviewed his studies and research in this regard on the basis that they help to reveal some principles that can contribute to the interpretation of the criminal phenomenon, and his holding of

*المؤلف المرسل: ونوغي نبيل، الايميل: ounnoughi_nabil@yahoo.com

several political positions in Italy, the most important of which was a senator in the Italian Parliament had a great impact in adopting the radical left-wing radical principle, which contributed significantly to the crystallization of his scientific tendencies in particular, where he saw The causes of criminal behavior can't be limited to the biological or psychological characteristics of the individual, but environmental factors are also a source of a large part of these causes, and Ferry has concluded that crime is human behavior like any other human behavior, and we have finally concluded that his views on criminal anthropology are important in demonstrating that individual will is not absolute, and that moral responsibility must be integrated with social responsibility.

Keywords: ideology, anthropology, criminality, factors, individuality.

مقدمة:

ولد انريكو فيري في مدينة "سان بينديتو" بإيطاليا في 25 فيفري 1856 وتوفي في 14 أبريل 1929، كان متخصصاً بالدرجة الأولى في علم الجريمة، تقلد عدة مناصب سياسية، يعتبر من المؤسسين الأوائل لعلم الإجرام المعاصر كما أنه يعتبر من رواد المدرسة الإيطالية لعلم الإجرام إلى جانب كل من "سيزار لومبروز" و"رفاتيل قاروفالو"، تخصص "انريكو فيري" في ميدان الأنثروبولوجيا الجنائية(عبيد 1985، ص 22).

لقد كان "انريكو فيري" أستاذا في الكثير من الجامعات الإيطالية ما بين سنة 1881 وإلى غاية سنة 1894 ذو نزعة وتوجه اشتراكي، حيث عمد "فيري" في تفسيره للظاهرة الإجرامية إلى وجود بعض العوامل الخارجية إضافة للعوامل الداخلية التي قد تدفع بالفرد إلى قيامه بالسلوك الإجرامي، وفي كتابه الشهر الذي ألفه سنة 1884 بعنوان علم الاجتماع الجنائي ("La sociologie criminelle") حيث ضمن نظريته في تفسير السلوك الإجرامي إلى النزعة الاجتماعية وهذا بحكم النزعة الاشتراكية التي تبناها وبحكم تقلده بعض المسؤوليات السياسية والتي كان لها أثر كبير في صياغته لهذه النظرية التي لازلنا نأخذ ببعض نتائجها (حمد1994، ص 85)، مما يقودنا إلى طرح التساؤل الآتي:

إلى أي مدى ساهمت توجهات "انريكو فيري" في بلورة نظريات الأنثروبولوجيا الجنائية؟

سنوضح في ورقتنا البحثية الآثار التي تركتها إيديولوجية "انريكو فيري" على نتائج الدراسات التي قام بها ومن ثم على النظريات التي تمحورت حول تفسير السلوك الإجرامي وعلاقته بالأنثروبولوجيا الجنائية وذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: ماهي الأنثروبولوجيا الجنائية؟

ثانياً: بدايات أنريكو فيري مع تيار اليسار الراديكالي

ثالثاً: تأثير التوجه العلمي لأنريكو فيري_ تأثير النظرية التكاملية_ بالشيوعية

رابعاً: النقد الموجه لنظريات أنريكو فيري

خامساً: بداية وضع أرضية نظرية للأنثروبولوجيا الجنائية

أولاً: ماهي الأنثروبولوجيا الجنائية؟

الأنثروبولوجيا الجنائية وهو فرع من الأنثروبولوجيا التي تهدف إلى التحقيق العلمي للجريمة، حيث انه يتناول دراسة أصله وأسبابه، ويحاول تحديد مستوى المسؤولية لدى كل من المجتمع والشخص الذي ارتكب الجريمة، وكما أنها تدرس الأنثروبولوجيا الجنائية الخصائص البدنية والعقلية للمجرمين، وكذلك العوامل الاجتماعية والبيئية التي يمكن أن تؤثر على سلوكهم الإجرامي.

يركز البحث في الأنثروبولوجيا الجنائية على عاملين أساسيين: الأعمال الإجرامية بشكل صحيح والإنسان ككل، دراسة شخصية وسلوك المجرم، وكذلك سلوك المنظمات الإجرامية، بناءً على خصائصها المورفولوجية والجسدية والنفسية. بهذه الطريقة حاولت اكتشاف الأنماط الشائعة، في مواجهة الفعل الإجرامي، بهدف الوصول إلى ما الذي دفع الفرد إلى ارتكاب جريمة أو ارتكاب جريمة.

وتستخدم التخصصات العلمية ومجالات المعرفة الأخرى مثل علم النفس والقانون الجنائي وعلم الوراثة، من بين أمور أخرى. الأنثروبولوجيا الجنائية تدرس بشكل شامل الجانحين وسلوكه الإجرامي في البيئة الاجتماعية حيث يتطور هذا السلوك.

في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت الخطوط البحثية للأنثروبولوجيا الجنائية موجهة نحو اثنين من التخصصات أو العلوم الزائفة تسمى علم phrenology وعلم وظائف الأعضاء. كل من درس وحاول شرح الشخصية والسلوك البشري الإجرامي على أساس عناصر النظام العنصري والفيزيولوجي. (Thpanorama، 2020) ومع ذلك، تم دحض هذه النظريات ورفضها كحقائق مطلقة لشرح السلوك الإجرامي.

إذن لدراسة السلوك الإجرامي، يوفر علم الإجرام العناصر العلمية التي تلقي بالحقيقة؛ وهذا هو، كل ما يحيط مسرح الجريمة، وكيف حدث، والمؤلفين المادية، وغيرها من البيانات ذات الصلة.

من هذه العناصر، يرسم الأنثروبولوجيا الجنائية خطأً من التحقيق لشرح هذه الحقيقة، من وجهة نظر بيولوجية وأخلاقية، أي دراسة جميع خصائص الجاني لتفسير سلوكه الإجرامي. لا يهتم هذا العلم بوضع أحكام قيمة حول السلوك الإجرامي، لأنه يتعامل مع كشف الجريمة من واقع أو من وجهة نظر المحرم؛ بمعنى أنه يحاول توضيح ما أدى إلى جعل الجانحين يرتكبون سلوكًا إجراميًا معينًا، سواء أكان ذو سوابق أم لا.. (Thpanorama، 2020).

ثانياً: بدايات أنريكو فيري مع تيار اليسار الراديكالي

لقد كان "أنريكو فيري" عضو سابق لليسار المتشدد حيث كان ممثلاً للحزب الراديكالي في بداية توجهاته السياسية ثم تقلد منصباً هاماً في الحزب الاشتراكي الإيطالي الذي كان يرمز له ب (PSI)، كما كان يعتبر قائد الجناح اليساري الذي تحالف مع النقابيين الثوريين في الفترة ما بين 1899 و 1906، إذ كانت أهم المطالب التي ينادي بها توحيد الجهود للطبقة العمالية مع إعطائهم جميع الحقوق المترتبة والأولية في نظرهم لمن له جذور وانتماء إيطالي مع العمل على إبعاد غير الإيطاليين عن سدة الحكم أو مراكز القرار، مما أهله في النهاية أن يكون سيناتوراً في البرلمان الإيطالي سنة 1929. (السراج 1990، ص ص 55-66).

توجه "أنريكو فيري" في نفس الفترة إلى التدريس في الجامعات الإيطالية ومن ضمنها جامعة روما وتأثر بفلسفات كل من داروين، سبنسر وماركس، حيث بدأ اهتمامه بعلم الإجرام منذ أن كان طالباً لدى "سيزار لومبروزو" رائد المدرسة البيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي.

يعتقد بعض الدراسين أن الاشتراكية Socialisme والشيوعية Communisme شيء واحد، ويستخدمون كل مصطلح منهما ليحل محل الآخر. ويرجع هذا الخلط في واقع الأمر إلى أن الشيوعية في الفكر الماركسي تمثل المرحلة التالية التي ينتقل إليها المجتمع الاشتراكي. فضلاً عن ذلك فإن من يمعن النظر في كتابات مفكري الغرب يجد أن مصطلح الشيوعية أكثر رواجاً من مصطلح الاشتراكية نظراً لارتباطها في ذهن الإنسان الغربي بمعاداة قيم الحرية والفردية التي يتميز بها مجتمعه، ومن المدهش حقاً أن الدول التي أطلق عليها المفكرون الغربيون أو حتى التي أطلقت على نفسها مصطلح الدول الشيوعية لا تعد كذلك إذا رصدنا الخصائص التي تتميز بها وقارناها بتلك التي تنطوي عليها الإيديولوجيا الشيوعية من الناحية النظرية.

تتميز الشيوعية بالتأكيد على فكرة المساواة المطلقة بين الأفراد اقتصادياً واجتماعياً وهذا ما كان أنريكو فيري مؤمناً به ومعتقداً أنه المذهب الوحيد لخلاص البشرية من الظلم والاستبداد، فهذه المساواة مطلب مهم لتحقيق الحرية المطلقة للأفراد. فالمجتمع الذي يصل إلى مرحلة الشيوعية يكون قد حقق نوعاً من الوفرة الاقتصادية بحيث ينال كل فرد ما يريد بحسب حاجته بعد أن كان يحصل على ما يشاء بحسب عمله وقدرته على الأداء في المرحلة الاشتراكية (السراج 1990، ص 105)

ورغم أن الإيديولوجية الشيوعية ترى أن الحكومة كأحد أجهزة الدولة لا ضرورة لها، فإنها لا تنكر أهمية وجود صورة مبسطة من التنظيم السياسي في الحياة الاجتماعية، ولكنها اشترطت لوجوده ضرورة أن يحضاً بقبول جميع أفراد المجتمع وان يشاركوا كلهم في توجيه نشاطه.

وفيما يتعلق باقتصاديات المجتمع فإن "أنريكو فيري" يعتنق الفكرة الشيوعية التي مؤداها أن الملكية الخاصة للشيوعية لها نتائج سيئة، فهي تقود حتماً إلى وجود الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. حيث يرى بأنه عندما نسمح بتراكم الثروة لدى بعض أفراد المجتمع يتبع ذلك تمتعهم بدرجة أعلى على سلم المكانة الاجتماعية واستئثارهم بالجانب الأكبر من القوة السياسية. والمجتمع الذي توجد فيه مثل هذه الفوارق يسود فيه الأقوياء على الضعفاء ويستغل فيه الأثرياء الفقراء. ولهذا كانت المساواة الاقتصادية هي الأساس الذي تنهض عليه حرية الأفراد، ويمكن تحقيق المساواة عن طريق مشاركة جميع أفراد المجتمع في ملكية وسائل الإنتاج والحيلولة دون تركها بيد فئة دون باقي الأفراد.

وتقر الشيوعية بأنه من المستحيل ان يكون الأفراد متساويين في كل شيء، فهناك اختلافات حتمية بينهم والتي تتمثل في الفروق الفردية وتفاوت حظ الأفراد من الذكاء والقوة البدنية والطموح، ولكن الفكر الشيوعي مع ذلك يرى أن تفاوت نصيب الأفراد من الثروة هو الذي يبرز ويعمق هذه الفروق ولذا ينبغي المحافظة على المساواة الاقتصادية بينهم لئلا يعلوا بعضهم على بعض. (بهنام 1993، ص 101)

هذا التوجه الإيديولوجي لأنريكو فيري دفعه بأن يربط بين اعتناقه للمبادئ الشيوعية وظاهرة الإحرام التي يرى أنه وليدة المجتمع وأنه هناك عدة عوامل تدفع بالفرد بأن يرتكب السلوك الإنحرافي حيث تختلف هذه العوامل من فرد إلى آخر حسب درجة تأثره بأحد هذه العوامل أو بإتحادها جميعاً.

لقد تأثر "أنريكو فيري" بالتيار الراديكالي الإيطالي إلى درجة أنه يعتقد بأن الفرد لا يمكن أن يعيش في بيئة غير متشاركة الموارد بل يجب على الفرد أن يقدم تنازلات ولو على حساب معيشتة حتى

يساهم في وجود الحرية المطلقة، وأن أي خروج عن هذا المعيار قد يؤدي به لارتكاب السلوك الإجرامي وأن يعتاد الفرد هذا السلوك هو نتيجة خروجه عن المبدأ الأساسي الذي وجود من أجله المجتمع. لقد أتت نظرياته مبنية على تأكيد تأثير البيئة الخارجية في دفع الفرد بالقيام بالسلوك الاجرامي حيث يقول في هذا الصدد أن الجريمة وجدت نتيجة هذه العوامل أو تلك بل هي حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة التي تتفاعل معا ومن هذه العوامل ما هو متصل بجانب شخصية الفرد نفسه أي بداخله ومنها ما هو مرتبط بالبيئة المحيطة به (محمد حسن 2005، ص ص 96-106)

ثالثاً: تأثير التوجه العلمي لأنريكو فيري_ تأثير النظرية التكاملية_ بالشيوعية

بدأ " فيري" نظريته بنقد ما توصل إليه أستاذه "لومبروزو" ومبالغته في أهمية العوامل الداخلية في تفسير الظاهرة الإجرامية، خاصة ما يتصل بالصفات الجسدية. فقد أثبتت الدراسات مثلاً خطأ النتائج المستخلصة فيما يتعلق بالربط بين الجريمة وبين قلة حجم ووزن الجمجمة إذ انه قد تأكد وجود الكثير من العباقرة ممن تقل أوزان جماجمهم عن وزن جمجمة الرجل العادي ومع ذلك لم ينحرفوا في تيار الجريمة. ويرى " فيري" أن السلوك الإجرامي ما هو إلا ثمرة حتمية نتيجة لتفاعل ثلاثة أنواع من العوامل الإجرامية. أولها العوامل الأنثروبولوجية (Facteurs anthropologiques)، المتصلة بشخص المجرم، سواء التي تتعلق بالخصائص العضوية والنفسية للمجرم، أو المتعلقة بالميزات الشخصية له كالسن والجنس والنوع والمهنة والحالة الاجتماعية. وثانيها العوامل الطبيعية والجغرافية (Facteurs physiques) ou (consmo-telluriques)، المرتبطة بالبيئة الطبيعية أو الجغرافية، ومثالها الظروف الجوية وتأثير الفصول ودرجة الحرارة وطبيعة التربة والإنتاج الزراعي... الخ. أما آخر تلك العوامل فهي العوامل الاجتماعية (Facteurs sociaux)، وهي مجموعة العوامل الخارجية التي تنشأ من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها المجرم. ويمثل لتلك العوامل بتركيز السكان، والرأي العام، والمعتقدات الدينية، والإنتاج الصناعي، ونظام التعليم، والتنظيم الاقتصادي والسياسي... الخ.

وانطلاقاً من الفرضية السابقة والتي مؤداها نسبة السلوك الإجرامي لتفاعل عدة عوامل فقد وضع فيري ما يسمى "بقانون الإشباع والتشبع الإجرامي (Loi de la saturation et de la sursaturation criminelles)، وهو قانون يشبه قانون الكثافة في علم الكيمياء، ومؤداه أنه إذا تكاثفت عوامل طبيعية وجغرافية معينة، مع ظروف اجتماعية معينة، فينتج حتماً عدداً معيناً من الجرائم لا ينقص ولا يزيد. وطبقاً لهذا القانون أيضاً يصل فيري إلى القول بأن كل حدث غير طبيعي أو

طارئ - كحرب أو ثورة أو وباء عام... الخ - يؤدي إلى اطراد سريع في معدل الإجرام سرعان ما يعود هذا المعدل إلى حاله السابق حالما يزول الحدث الشاذ (إسحاق 1991، ص 76).

وعلى الرغم من أن "فيرى" لم يقع في خطأ التفسير الأحادي، ورغم عدم إنكاره أهمية العوامل البيولوجية في الدفع نحو الجريمة، غير أنه يضع العوامل الاجتماعية والطبيعية في المقام الأول باعتبارها المحرك لدفع المجرم إلى سلوك سبيل الجريمة.

وقد قسم "فيرى" المجرمين إلى أنماط خمس، بحسب تأثير طائفة معينة من العوامل في الدفع نحو الجريمة. فهناك من جانب طائفة المجرمين بالميلاد (Criminels nés) ، ويمثلون ذات النموذج الذي قدمه لومبروزو من قبل والمتعلق بمن ينجرفون للجريمة بفعل العوامل الأنثروبولوجية ، وإن كانوا لدى فيري غير مقودين حتماً إلى طريق الجريمة إلا إذا تدخلت عوامل أخرى اجتماعية. وهناك المجرمين من ذوي العاهة العقلية (Criminels aliénés) الذين يندفعون إلى سبيل الجريمة بفعل مرضهم العقلي بحسب الأصل وتحفيز من مؤثرات وعوامل اجتماعية وطبيعية (عبيد 1985، ص 79).

وهناك من جانب آخر المجرمين بالاعتیاد (Criminels d'habitude) ، وتباشر العوامل الاجتماعية دوراً مؤثراً - إذا ما قورنت بالعوامل العضوية - في دفع هؤلاء نحو السلوك الإجرامي. وتأتي طائفة المجرمين بالصدفة (Criminels d'occasion) والذين ينزلون في تيار الجريمة لضعف التكوين البيولوجي ووطأة المؤثرات الاجتماعية المحيطة. وأخيراً أشار إلى طائفة المجرمين العاطفيين (Criminels passionnels) الذين يتميزون بالحساسية المفرطة فلا يستطيعون مقاومة بعض الظروف الاجتماعية العارضة فيقدمون على ارتكاب السلوك الإجرامي .

يعتبر العالم الإيطالي "أنريكو فيري" أحد أبرز من اشتغلوا بتفسير الظاهرة الإجرامية، إذ يعد القطب الثالث للمدرسة الوضعية الإيطالية مع سابقه "لومبروزو" و"كاروفالو"، كما ينظر إليه اليوم كرائد في علم الاجتماع الجنائي.

حيث يرى العالم أن الجريمة ثمرة حتمية لعوامل معينة إذ أنه يؤمن بحتمية الجريمة شأنه في ذلك شأن أنصار المدرسة الوضعية التي تنكر حرية الاختيار لدى الفرد كما أنه يرجع السلوك الإجرامي إلى طائفتين رئيسيتين من العوامل:

1- الطائفة الأولى:

هي عوامل فردية وهي تلك المتعلقة بشخص المجرم وتعتبر لصيقة به التي هناك منها ما يتعلق بالتكوين العضوي للفرد ومنها ما يكشف عن مظاهر الخلل في تكوينه النفسي أو ما هو مرتبط بخصائص شخصيته كالجنس والسن.

2- الطائفة الثانية:

فهي عوامل خارجية وهي عوامل لا ترتبط بشخص المجرم وهي نوعين: عوامل اجتماعية أو متعلقة بالوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد كالبينة الأسرية ونظام التعليم والتنظيم السياسي والاقتصادي والمعتقدات الدينية ومن جهة أخرى عوامل طبيعية أو خاصة بالبينة الطبيعية أو الجغرافية المحيطة بالفرد ومثلها ظروف المناخ والإنتاج الزراعي وطبيعة التربة.

ويخلص العالم بعد طرحه هذا إلى أن السلوك الإجرامي ينتج بالنسبة للفرد من تفاعل هذه العوامل أما بالنسبة لتفسير مجمل حركة الإجرام في المجتمع فيرى أن تضافر هذه العوامل في مجتمع معين خلال مرحلة زمنية ينشأ عنه ما أسماه بقانون التشبع الإجرامي (la loi de la saturation criminelle) وهو قانون يشابه قانون الكثافة في علم الكيمياء إذ اقتران مجموعة ظروف اجتماعية وطبيعية معينة بعوامل أخرى فردية خاصة ببعض الأشخاص من شأنه أن يفرز في مجتمع معين عددا من الجرائم لا يقل ولا يكثر وهذا ما يسمى بالتشبع بالإجرام (نجم 1991، ص 141).

رابعاً: النقد الموجه لنظريات أتريكو فيري

إذا وضعنا نظرية "فيري" على مائدة التقييم فإننا ندرك شمولية رؤية هذا العالم في تفسير الظاهرة الإجرامية إذا ما قورن ببعض النظريات السابقة أو اللاحقة عليه، كما تتجلى قيمة هذا العالم في إبرازه أن أحد طرق مكافحة الظاهرة الإجرامية تتمثل في الاهتمام بتغيير الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد من خلال انتهاج سياسة اجتماعية واقتصادية وثقافية تهدف إلى تهيئ العوامل الدافعة للإجرام، وهنا تظهر قيمة قولته الشهيرة "أن مكافحة الجريمة في طريق مظلم لا تتأتى بزيادة أعداد رجال الشرطة في هذا الشارع وإنما بإنارته"، كما أن محاولته لتصنيف المجرمين حسب نوع العوامل التي تقف وراء إجرام كل طائفة كان له أبلغ الأثر في تحديد طبيعة ونوع المعاملة العقابية في شأن كل طائفة.

بيد أن تلك النظرية لا تخلو من النقد، ومن بين ما وجه إليها: (طالب 2001، ص 42)

- 1 - إن تصنيف "فيري" للعوامل الإجرامية تعوزه الدقة، ودليل ذلك أنه يدخل الإنتاج الزراعي ضمن العوامل الطبيعية في حين يرى أن الإنتاج الصناعي يدخل ضمن العوامل الاجتماعية أو البيئية. وربما الذي دفع فيري إلى هذا التحليل هو دور الفرد المحدود بالنسبة للإنتاج الزراعي إذا ما قورن بدوره في الإنتاج الصناعي، كما أن احتكاك الفرد بغيره يقل في المجتمعات الزراعية عنه في المجتمعات الصناعية.
- 2 - كما انتقدت نظرية فيري لتمسكها بفكرة المجرم بالميلاد، وتمييزه بين المجرم بالصدفة والمجرم العاطفي رغم وحدة الخصائص بينهما.
- 3 - وعيب أيضاً على "فيري" تمسكه بفكرة الحتمية الإجرامية، فهذه الفكرة تعتبر دخيلة على علم الإجرام ولا تتفق مع كونه علماً إنسانياً وليس طبيعياً. فالحتمية ونقيضها حرية الاختيار فكرتان فلسفتان ينشغل بهما علم مجرد هو الفلسفة، في حين أن علم الإجرام علم تجريبي تفسيري لا يحفل كثيراً بالمفاهيم الفلسفية.
- 4- كما قيل إن التسليم بتعدد الأسباب الدافعة إلى السلوك الإجرامي أم يمثل في حد ذاته إنكاراً للسببية الإجرامية برمتها. وهذا ما نبه إليه دوركايم عندما أنكر ما نادى به جون ستيوارت ميل من أن الأثر الواحد قد ينجم في حالات عن سبب معين وفي حالات أخرى عن سبب آخر، فقد كشف دوركايم عن أن لكل أثر سبب واحد دائماً (A un même effet correspond toujours une même cause). صياغة نظرية عامة تصلح لكل الأنماط الإجرامية التركيز على تحليل نظريات فرعية تصلح لتفسير طوائف إجرامية معينة.
- 5- كما أن القول بتعدد الأسباب التي تقف وراء السلوك الإجرامي هو تحليل مخل لفكرة السببية الإجرامية، إذ لا يتضمن هذا القول كشفاً عن القوانين العلمية التي تربط الجريمة والعوامل التي تقف وراءها. بمعنى آخر أن هذا التحليل المتكامل يعجز عن أن يبين لنا الكيفية التي يقع بها السلوك الإجرامي.
- 6- إن تلك النظرة التكاملية التي أفرزتها نتائج دراسات "فيري" إنما تشوه صورة البحث العلمي، إذ أن منطقتها يوجب على الباحث في علم الإجرام- بصفة عامة وعلم الاجتماع الجريمة

والانحراف بصفة خاصة- أن يعد قائمة طويلة من الأسباب والمقدمات السيئة (كالتفكك الأسري والفقر والجهل والبطالة وغيرها) والتي يمكن أن تقف دافعاً وراء السلوك الإجرامي. 7- وأخيراً فإن القول بأن السلوك الإجرامي يقف وراءه جملة من العوامل الأنثروبولوجية والاجتماعية دون اختيار العامل الفعال في توليد الظاهرة الإجرامية فيه إهدار لذاتية علم الإجرام كعلم قائم بذاته، إذ لا يصبح هذا الأخير سوى تجميع لجملة من أفرع العلم المختلفة (السمره 2009، ص 75).

خامساً: بداية وضع أرضية نظرية للأنثروبولوجيا الجنائية

بما أن "أنتريكو فيري" يعتبر من المؤسسين الأوائل للمدرسة الوضعية الإيطالية حيث المناداة بتغليب الظواهر الاجتماعية على باقي الظواهر الأخرى بسبب ارتكاب الفرد لجريمة ما، الأمر الذي سمح بإطلاقه اسم علم الاجتماع الجنائي في إيطاليا سنة 1929، وبالتالي تهيئة الظروف لظهور الأنثروبولوجيا الجنائية كعلم مستقل بذاته وقد أدى تعدد التحقيقات التي أدت إلى المعيار السوسولوجي المطبق على دراسة السلوك الإنحرفي إلى نشوء مشكلة العلاقة بين مختلف العلوم الجنائية (ولا سيما الأنثروبولوجيا الجنائية والإحصاءات الجنائية والقانون الجنائي) وبين علم الاجتماع الجنائي.

أعطى "فيري" حل لهذه المشكلة وتصوره لعلم الاجتماع الجنائي كنظام العلوم الجنائية، حتى القانون الجنائي أصبح فصلاً من فصول علم الاجتماع ومعيار هذا الخضوع قدم السبب الجدلي الأساسي لانتقاد المدرسة الكلاسيكية. وافق الوضعيين بشكل عام على حل "فيري"، ولكن عندما بدأ ما يسمى التقنية القانونية تسود في مجال الدراسات القانونية، كان هناك شخصان مع الحفاظ على الافتراضات السوسولوجية، اعتبرها متوافقة مع استقلالية القانون الجنائي، وكانا من أكثر المتمسكين بالثنائية هم "ف. بوليا وفلوريان"، وعلى الرغم من أن معارضتهما أثبتت أنها أكثر رسمية من كونها موضوعية من ناحية، تبرز الازدواجية في العلوم التقنية - القانونية غير الاجتماعية من ناحية أخرى، والتي تعتبر علم الاجتماع الجنائي، والعلوم الجنائية التجريبية "المساعدة" في القانون الجنائي. ومن الأمثلة النموذجية على تنوع المفهومين التحول الذي قام به "أرتورو روكو" من كلية التطبيق القانوني الجنائي، التي أسسها "فيري" في عام 1912 في جامعة روما. (treccani، 2019)

وكما نعلم فإن الأنثروبولوجيا الجنائية هي حقل من علم دراسة الإنسان فقد اختلف المختصين والباحثين في هذا المجال فحدده البعض بأنه يختص بدراسة التاريخ الطبيعي للإنسان المجرم، وذلك من

حيث تكوينه العضوي والتشريحي والفيسيولوجي والعقلي، وقد استعان هذا العلم بقواعد المنهج العلمي من ملاحظة علمية مقصودة، إلى فحوص مخبرية وتشريحية تناولت أجسام المجرمين وعقولهم، سواء من وجد منهم في السجون أو المؤسسات الإصلاحية ومستشفيات الأمراض العقلية.

وهكذا عرّضوا المجرم للكثير من التجارب الحقلية والفحوصات المخبرية والبيوكيميائية والفيسيولوجية والنفسية، بحث قاموا بدراسة سماته الشخصية وخصائصه المزاجية والعصبية، والعاطفية والانفعالية والإدراكية، كما قاموا بدراسة وتشريح مختلف وظائف أعضاء جسمه لمعرفة أثر الوراثة على قيام الفرد بالسلوك الاجرامي. (الدوري، 1984، ص 115)

خاتمة:

تعد الايدولوجيا مكونا مهما من مكونات الفكر الإنساني فهي تُلقي لنا الضوء على العالم الاجتماعي الذي نعيش فيه وتكشف لنا طبيعة المجتمعات التي ننتمي إليها وتساعدنا على تحديد موقفنا من غيرها. وقد كان الاختلاف الإيديولوجي عاملاً حيوياً في إذكاء روح الصراع بين المجتمعات، بل وحتى بين أفراد المجتمع الواحد، لدرجة أن بعض المفكرين ينظرون إلى هذا الاختلاف على أنه أحد عوامل تشكيل التاريخ الإنساني، وتعد الأبحاث والدراسات التي قام بها "أنريكو فيري" هو ومن ينتمي إلى المدرسة الوضعية بإيطاليا اللبنة الأساسية لقيام الأنثروبولوجيا الجنائية التي تستند في نظرياتها على مجموعة من العلوم أهمها علم الاجتماع الجنائي والقانون الجنائي والطب العقلي والتاريخ الجنائي للمجرم.

وقد عمل "فيري" على تطوير الحلول العامة وبناء نظرية السلوك الإجرامي، وهي تظهر بوضوح رغبتها في إدخال الطرائق التي تسمح بالمعالجة الصحيحة لسلوك الإجرامي، كما يبدو أنه مصدر إلهام ومنظر لمعرفة جديدة توحد الأنثروبولوجيا والقانون وعلم الاجتماع في ارتباط وثيق بشكل خاص بالعلوم الطبيعية والطبية .

ولا يستطيع أحد الادعاء بأن أيديولوجيا معينة أفضل من غيرها، فالأفراد في كل مجتمع يعتقدون الأفكار كما هو الحال لدى "أنريكو فيري" التي يعتقدون أنها توجههم إلى حياة ناجحة وتحقق لهم شكلاً من أشكال التوازن الوجداني مع وقائع الحياة الاجتماعية، ورغم ما يذهب إليه بعض الماركسيين المعاصرين من أن الإيديولوجية المهيمن في المجتمع هي إيديولوجية الطبقة الحاكمة، نجد أن الطبقة المحكومة قادرة على أن تصيغ أفكارها المضادة لمعتقدات الحكام فيكون في المجتمع الواحد إيديولوجيتان أو أكثر ولا يدرى أصحاب كل مذهب عن الآخر شيئاً

قائمة المراجع:

1 - الكتب:

1. إسحاق إبراهيم منصور، (1991)، " موجز في علم الإجرام وعلم العقاب"، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
2. حسن محمد حسن، (2005)، " النظريات والمذاهب والنظم - دراسات في العلوم السياسية -"، دار المعرفة الجامعية: القاهرة.
3. حسن طالب، (2001)، " الوقاية من الجريمة"، دار الطليعة: بيروت.
4. حسن نشأت، (2008)، "علم الأنثروبولوجيا الجنائي"، دار الثقافة العربية: عمان
5. حمد أبو العلا عقيدة، (1994)، " أصول علم الإجرام"، دار الفكر العربي: القاهرة.
6. رمسيس بھنام، (1993)، " علم تفسير الجريمة"، منشأة المعارف: الإسكندرية.
7. رؤوف عبيد، (1985)، "أصول علمي الإجرام والعقاب"، دار النهضة العربية: القاهرة.
8. عايد عواد الوريكات، (2008)، " نظريات علم الجريمة"، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان.
9. عبود السراج، (1990)، " علم الإجرام وعلم العقاب"، الطبعة الثانية، مطبعة ذات السلاسل: الكويت.
10. عدلي السمرة، (2009)، "السلوك الإجرامي-النظريات-"، دار المعرفة الجامعية: القاهرة.
11. عدنان الدوري، (1984)، " أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي"، الطبعة الثالثة، مطبعة ذات السلاسل: الكويت.
12. محمد صبحي نجم، (1991)، " الوجيز في علم الإجرام والعقاب"، الطبعة الثانية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.

2 - مواقع الأنترنت:

1. أوغو سيريتيو (2015)، علم الاجتماع الجنائي،
https://www.treccani.it/enciclopedia/sociologia-criminale_%28Enciclopedia-Italiana%29 تاريخ الإطلاع : 2020-10-13.
2. حسن رشيق، أبوبكر قادر (2017)، الأنثروبولوجيا في الوطن العربي،
<https://books-library.online/free-965352429-download>، تاريخ الإطلاع: 2020-10-10.